المحاضرة الثانية:

السياسة الاقتصادية

وأهدافها

2-1- تعريف السياسة الاقتصادية:

تعني السياسة الاقتصادية قيام الدولة بخطوات واجراءات ترمي الى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة، لهذا يجب على السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة، أن تكون قادرة على الوصول الى أقصى كفاءة لاستخدام الموارد المتاحة لتحقيق أقصى الغايات، بمعنى أخر استخدام أقل حجم من الموارد لتحقيق أكبر عدد من الأهداف، وغالباً ما تضع الدولة أهدافاً اقتصادية أساسية تمثل أهداف سياستها الاقتصادية، تسعى الى تحقيقها عن طريق أدواتها المتمثلة حسب المفهوم الضيق للسياسة الاقتصادية في السياسة المالية والنقدية.

- ✓ **السياسة المالية:** تتضمن السياسة المالية اتخاذ إجراءات يمكن من خلالها إدارة المال العام وتفعيل الآثار الايجابية لإنفاقه، بحيث تستطيع الحكومة استخدام الأدوات المالية للتأثير على العرض والطلب الكليين، وبالتالي تحريك النشاط الاقتصادي بهدف زيادة معدلات استخدام، وتتمثل أدوات السياسة المالية في السياسة الاتفاقية والسياسة الضريبية وسياسة العجز الموزاني.
- ✓ **السياسة النقدية:** يمكن من خلال السياسة النقدية تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية لأنها أحد أدواتها، وتُمثل مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية من أجل تسيير الكتلة النقدية، أي أنها تمثل الجانب النقدي للسياسة الاقتصادية، وتخضع لإشراف السلطة النقدية من خلال استخدام أدواتها غير المباشرة والمباشرة لتوجيه النشاط الاقتصادي حسب متطلبات الظرف الاقتصادي.

- الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية: يسعى البنك المركزي من خلالها الى التأثير على حجم الائتمان دون مراعاة أوجه استخدامه، وهو ما ينعكس على عرض وطلب النقود بصفة غير مباشرة، وتشمل الأدوات غير مباشرة على معدل اعادة الخصم، معدل الاحتياطي القانوني وعمليات السوق المفتوحة.

- الأدوات المباشرة للسياسة النقدية: تُعرف أيضاً بالأدوات النوعية ويهدف البنك المركزي من خلالها الى التأثير على نوع الائتمان، أي على الكيفية التي يستخدم بها وليس على حجمه، وذلك من خلال التمييز بين أنواع القروض المختلفة من حيث سعر الفائدة وسهولة الحصول على قروض. وتشمل الأدوات غير مباشرة على تأطير الائتمان، الاقناع الأدبي، ودائع مشروطة للاستيراد، حد أدنى للسيولة، عمليات بنكية خاصة.

2-2- أهداف السياسة الاقتصادية (المربع السحري لكالدور)

تكون السياسة الاقتصادية فعالة اذا حققت الأهداف التي اصطلح عليها ب"المربع السحري لكالدور" الذي هو عبارة عن رسم تخطيطي رباعي الرؤوس، يحوي كل رأس على هدف من أهداف السياسة الاقتصادية، ونظراً لصعوبة الوصول الى أهداف مثلى بسبب تعارضها وتضاربها، فقد قام كل من كالدور وفيردون سنة

1966، باقتراح قانون سمي بقانون "كالدور – فيردون" الذي حاول من خلاله تمثيل العلاقة بين النمو الاقتصادي والمعدلات الأخرى، وذلك بإعطاء قيم مثلى لها، كانت على النحو التالي:

– النمو في الناتج الداخلي الخام: 5 % سنويا.

– معدل التضخم معدوماً: أي 0.00% سنوياً.

– معدل البطالة معدوماً: أي 0.00% سنويا.

– رصيد ميزان المدفوعات (الناتج الداخلي الخام%): معدوماً أو موجباً .

تمثيل المربع السحري لكالدور يكون من خلال رسم معلم متعامد ومتجانس، ذي أربعة مؤشرات مذكورة سابقاً، وعليه تبعا لخصائصه يمكن قياس أثر أدوات السياسات الاقتصادية، وهذا بربط مختلف المحاور المكونة له مع بعضها البعض، فإذا كان معدل النمو الاقتصادي مرتفع وكان هناك استقرار في الأسعار، وإذا كانت هناك بطالة منخفضة مع وجود رصيد ميزان المدفوعات موجب، فإن واجهة المربع توحي بأمثليه سير الاقتصاد الوطني، وتبين مدى فعالية السياسة الاقتصادية المتبعة. واعتماداً على القيم المذكورة في قانون "كالدور – فيردون" يمكن تمثيل المربع السحري لكالدور الذي نوضحه في الشكل رقم (03).

الشكل رقم (03): رسم توضيحي للمربع السحري لكالدور